

الخبار

al-khabar

راسل الخربز
الصدر المصون،
ابراهيم المينرئيس الخربز
رئيس الخربز
نبار ابي صعب
مدير الخربز
مؤيد قاصوهمحاسن الخربز
محمد زبيب
حسن طيف
ايلى حنا
امه اللدرى
شركه كرمصادرة عن شركة
اخبار بيروتالمكاتب بيروت -
فردات - شارع ديوث
سنتر كونكورد -
الطابق الثامن
تلفاكس:
01759500
01759597
ص. ب 5963/113البريد
شركة الهلال
www.al-khbar.com
01759500الخبر
شركة الهلال
01 666314-15
828381 / 03الموقع الإلكتروني
www.al-khbar.com

صفحات التواصل

f
/AlakhtarNewst
@AlakhtarNewsi
/alakhtarnews-
paper

نحو الانتقال إلى جمعية تأسيسية لإعادة بناء الدولة

قاسم عز الدين *

إذا نجح تاليف الحكومة في المدى المنظور وغير المنظور، يمكن المراهنة على شراء بعض الوقت لتأجيل الانفجار الاجتماعي وأنهيار الدولة، ولا يُصلح العطار ما أفسده الدهر. لكن ليس من المتوقع أن تتجاوز الحكومة أبعد من عقبات التحالف، لتلبية شروط «المجتمع الدولي»، وهي جرة تخدير مؤقتة في سيولة تؤدي إلى زيادة الشيء من الشيء نفسه، الذي أدى إلى انهيار الدولة منذ انطلاق السياسة الحزبية قبل عقود طويلة. فالذهاب إلى حكومة «اختصاص» يقع تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية والدول المتحدة على لبنان، والتي تطمع بدورها بوحاية سياسية في إطار استراتيجياتها الدولية والإقليمية للصراع في المنطقة. ولعل أحزاب سفير ججع ووليد جنبلاط و«الكتائب»، هي الأكثر اندفاعاً إلى هذه الوصاية الاقتصادية والسياسية استكمالاً لمسار «ثورة الاستقلال» - إلى جانب تيار المستقبل - والتي كانت قد انقطعت نتيجة هزيمة المشروع الدولي - الإقليمي لإسقاط سوريا، وتصفيّة المقاومة في لبنان.

في المقابل، يعول التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل، على تمرير أزمة السبولة المالية بأقل خسائر سياسية ممكنة، أملاً بتأجيل انفجار الأزمة المالية والأزمة الاجتماعية في الشارع، والتي تهدد بفضي أمنية عارمة وبمخاطر سياسية متدرجة، إلى ما لا تحمد عقباه. فالتيار الوطني الحر، الذي بنى صرحه السياسي على قاعدة الدعوة إلى «الإصلاح والتغيير»، لا يختلف مع الحزبية في السياسة الاقتصادية، الاجتماعية، وفي التبعية الاقتصادية إلى وصايا المؤسسات المالية والدول المتحدة. بل لعله أكثر اقتناعاً من تيار المستقبل بأن هذا الاقتصاد - الاجتماعي - هو قمة ما يصبو إليه بلد كليلبان لتحقيق أوهام الزدهار والاستقرار الاجتماعي «العادل»، إذا جرى حسن إدارته «بشفافية وحوكمة رشيدة»، على ما تقول وصايا المؤسسات الدولية والدول المتحدة، وكما يعثر بمهارة تلميذها النجيب فؤاد السنهوري، وغيره من تلاميذ خبراء النيوليبرالية ذوي الاختصاص بـ«العلم الاقتصادي». لكن في السياسة العامة، يتميز التيار الوطني الحر عن أحزاب الحزبية وجعجع وجنبلاط، بالاتجاه إلى الحد من الوصاية السياسية الغربية في المسألة

الوطنية، سعياً منه لحفظ الموقع المسيحي في لبنان والشرق، بالاستناد إلى التحالف مع المقاومة في خضم أنواع البربرية التكفيرية التي ضربت المنطقة، وسقوط المراهنة على الدول الغربية لحماية خلفائها. ولعل هذا الهاجس أفقد التيار صدقية «التغيير والإصلاح» المزعوم، بعد مشاركته في الحكم وتبوّؤه رئاسة الجمهورية، إذ انخرط بقوّة في لعبة محاصصة غنائم السلطة بدعوى استعادة الحقوق المسيحية، وفق الآليات التي سيطرت عليها الدولة، بحسب ما يُعرف بالمثاقفة وبدعة الديموقراطية التوافقية، وغيرها من سميات محاصصة السلطة في سيطرتها على الدولة.

تكاثر المقاومة الوطنية والمقاومة الاقتصادية - الاجتماعية

على خلاف التيار الوطني الحر، يقرأ حزب الله المسألة الوطنية بقفارية من العام الدولي - الإقليمي، إلى الخاص المحلي في لبنان، أبعد من الزاوية الضيقة التي تحجب الرؤى. فبهداه القفارية الواقعية، هي التي سلّحت الحزب باستراتيجية مقاومة لمواجهة السيطرة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي على مستوى الاستراتيجيات الحزبية والأمنية والسياسية. لكن الحزب، ولأسباب عامة تتخطاه وتتخطى محور المقاومة والمعارضات الوطنية، يقع ضحية إشاعة خبراء النموذج الأميركي المعلوم، من كل حذب وصوب، بأن اقتصاده هو علم مطلق من دون صلة باستراتيجيات سيطرة الدول الغربية ومؤسساتها المالية على عصص الحياة والكرامة والسيادة. لكن الأهم في هذا «العلم الاقتصادي» هو استراتيجيته في صراعه ضد الشعوب والدول المناوئة للسيطرة والاستغلال، وضد حركات المقاومة لخضاعها وتطويعها. ولم ينجأ إلى مسامح الحزب ومداركه، من



(مروان طحطح)

مقاومات أميركا اللاتينية وحركات مناهضة النيوليبرالية في أوروبا وشرقي آسيا، مقاومة اجتماعية لإنتاج بدائل اقتصادية تعتبر عن تكامل المقاومة الوطنية والمقاومة الاقتصادية. الاجتماعية على مستوى تكامل استراتيجيات المقاومة في مواجهة تكامل استراتيجيات السيطرة الأميركية وحلفائها. وال حال، بقي الحزب بقاوم عموداً واحداً من منظومة السيطرة الأميركية الاستراتيجية المبينة على عامودين، أضخمهما وأصلبهما العمود الاقتصادي - الاجتماعي، ويتخلّى بذلك عن سلاح بيد المقاومة، بات في مقدمة أولويات المثيرات نتيجة ظروف تغليب أميركا سلاح الحرب الاقتصادية . اجتماعية على الأسلحة الأخرى.

وخالفاً لاعتماد الحزب رؤية استراتيجية حزبية يعمل على ضوئها من دون كلل لمشروع المقاومة الوطنية الفاعلة، بنى عن بحث رؤية استراتيجية لمشروع التغيير السياسي وبناء «الدولة القوية العادلة القادرة» بحسب شعاره. فهو يعتمد، منذ مشاركته في السلطة، أساليب إدارة الأزمة وفق مبادئ الأخلاقية عامة، تحت إبط دستور متقادِم بنخره السوس وتحت خيمة مؤسسات دستورية مهترئة يعيش فيها الخراب والفساد. ففي سياق إدارة الأزمة تناول الحزب، مثلاً، الدعوة إلى مؤتم

وفوضوية قطع الطرقات وفوق مطالب المنضات الحالية بتغيير شكلي فوقي، يعتبر عن طموحاتها الرمزية الخاصة بالحظوة والمكانة على ظهر ماسي الفئات الشعبية المهتشة.

نحو فصل رائث السلطة عن الدولة

المنضات التي تزعم أنها تعتبر عن مطالب الحراك في المسألة الاقتصادية،تناول الأزمة المالية بحلول تقنية منفصلة عن الاقتصاد السياسي. بل هي في معظمها منازحة إلى اقتصاد الفساد الأكبر في منبعه الدولي المستن للفساد الأصغر في المصب المحلي. وفي جانب التغيير السياسي لمواجهة فساد الطبقة السياسية تلتزم المنضات، ولا سيما منضات المعارضة الوطنية، بحلم إصلاح المؤسسات الدستورية،لتعبير ما تراه المحاصصة الطائفية سبباً وحيداً لفساد النظام والطبقة السياسية وأنهيار الدولة. ولا تحيد عن تصوراتها للحل عبر انتخابات خارج القيد الطائفي لتلبية «مطالب الثورة» في انتخاب سلطة مدنية أو حتى «علمانية»، وفي هذا السياق، تذهب منضة «مواطنون ومواطنات» إلى وهم اقطلاع الانتماءات الدينية والطائفية في المجتمع،عبر قانون انتخابات جديد تعوّل عليه لحلّ أزمت الفئات الشعبية في العمل والتعليم والطبابة والسكن...والمواطئة، وربما أيضاً حلّ أزمت السياسة المالية والاقتصادية والعجائب الأخرى.

أفة انهيار الدولة وفساد المؤسسات والطبقة السياسية، لا حل لها بمتخلف إفرزات المنظومة في محاصصة أجهزة الدولة والشراوات العامة، غير تغيير أشخاص مجلس النواب الطائفي بأشخاص غير طائفيين. إنّما العمل على حلّها، بقضي تغيير الأسباب والمقدمات بفصل الدولة عن السلطة، سواء كانت طائفية أم غير طائفية وتعددية، كما هي حال بلد مثل سويسرا وبلجيكا وغيرهما. حيث جرى بناء أجهزة الدولة في سياق حقها الإقليمي الأوروبي، وقت نهضة دور الدولة الديموقراطية قبل سيطرة النيوليبرالية، مستقلة عن تدخل السلطة ومسلحة بالبيات تصخخ نفسها بنفسها حين يخلّط دورها بتدخل طارئ من السلطة. فهذه المسار، الذي يمكن التعويل عليه لتغيير مسار انهيار الدولة في لبنان وفساد الطبقة السياسية والمنظومة الدستورية، يتطلب مشروعاَ ورؤية سياسية للعمل على إعادة بناء الدولة بدءاً من جمعية تأسيسية.

وعلى أساس هذا المشروع، يمكن خوض الانتخابات وغيرها من المعارك السياسية، ويمكن بلورته في منئديات اجتماعية بين القوى الاجتماعية المتضرة من الانهيار، تحمل بدائل لسياسات الانهيار الاقتصادي من منبعه الدولي إلى مصبهِ المحلي، وبدائل لتخصير تجهيزات تنفيذذه في ظروف ملائمة. وفي هذا الإطار، يعول الحزب على مؤسسات دستورية بالية لمكافحة نهب المال العام وفساد الطبقة السياسية وإدارات الدولة، ويعوّل عليها وحدها أملاً بتخفيف وطأة الانهيار المالي والاقتصادي وماسي الأزمات الاجتماعية المتراكمة. ولعل هذه المراهنة هي ما حدا بالحزب لحظة انفجار الأزمة الاجتماعية الخائفة وأزمة أمراض النظام السياسي في الشارع، إلى إخلالته لزمت تهاهّد بالانهيار والفوضى، كما يتضح عن نتائج التحولات النيوليبرالية في الدول الديموقراطية الأوروبية. فالحراك الشعبي في لبنان والبلدان الأخرى، الذي ترى المنضات مطالبه حلولاً فوقية شكلية لإصلاح أداء السلطة، ينتفض من أجل أحوال المعاش والعمران في تغيير أرضية الانهيار والإخصاص العلمي، ويديرها، مثل القدرة» بيئة الحزب من الشباب والطلاب والروابط المهنية.إنّ، أسلوب المنئديات الاجتماعية في الأرياف والمدن للارتقاء بالحراك الشعبي إلى تبني سياسات بديلة للمنظومة الفاسدة المصالح والعلاقات المتكافئة نحو مشرقها.

باحث لبناني

مقاربات وتساؤلات حول التعديك الوزاري

لسنوات طويلة، طُرحت ثنائية «أهل الثقة» و«أهل الخبرة»، أيّهما أجدر بالتمثيل في التشكيلات الحكومية. الثقة تستدعي . بالطبيعة . شيئاً من الالتزام السياسي، والخبرة تستدعي . بالضرورة . شيئاً من الاختصاص الفني. اصطناع التناقض بين الخيارين ثبت تعسفه، فالسياسي قد يكون اختصاصياً، كما أن الاختصاصي قد يكون سياسياً. ما في بعد 30 حزيران / يونيو 2013، وُلدت أول حكومة شبه سياسية في مصر المعاصرة ترأسها الدكتور حازم الببلاوي، وقد صُمّت تسعة وزراء ينتمون إلى أحزاب تنضوي في «جبهة الإنقاذ الوطني»، التي ناهضت حكم جماعة «الإخوان المسلمين»، قبل أن تتفكك من دون سبب مقنع، لم يتسنّ للتجربة أن تأخذ وقتها في التضع حتى يستقر خيار الحكومة السياسية. تراجعت الحياة الحزبية بصورة حرمت البلد من أي حيوية سياسية، وافقدت الحياة النيابية إلى أية أدوار يكفلها الدستور في الرقابة على السلطة التنفيذية.

في الأوضاع الشبه المستقرة، الحكومة السياسية خيار إيجاري بقوّة الدستور. بالالتزام الدستوري، أول اختصاصات الحكومة «الاشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها»، هذا دور سياسي يتطلب وزراء سياسيين لهم خبرة في وضع السياسات العامة والقدرة على المبادرة في إطارها. بعد حكومة الببلاوي، جاءت حكومة المهندس إبراهيم محلب، التي تميّزت بنزولها إلى الشارع والمتابعة الميدانية للمشاريع الجارية. والاستماع إلى هموم المواطنين وشكاويهم، وقد اكتسبت شعبية كبيرة بالقياس إلى أية حكومة معاصرة أخرى. لم تكن حكومة سياسية في تكوينها وطبيعتها، بالمعنى المتعارف عليه. غير أن النزول إلى الشارع من طبائع العمل السياسي بأوضح مفاهيمه. وقد ارتكز اختيار خليفة شريف إسماعيل، ثم مصطفى مديولي، على نظرة واحدة.

كلاهما اختصاصي في مجاله ونجاح فيه. أولهما في البترول والثاني في الإسكان. كلاهما بلا خلفية سياسية معروفة ولم يعهد عنه عناية كبيرة بميادينه. وفيما تطوّر أداء الأول من الناحية السياسية والإعلامية، ظلّ الثاني شبه مجهول أمام الرأي العام، باستثناء تصريحات مقتضبة على فترات طويلة نسبياً.

إذا لم تكن حكومة مديولي سياسية، فهل يصح وصفها بأنها اختصاصية؟ أية إجابة موضوعية تستدعي معرفة الاسس والمعايير التي على أساسها يجري اختيار الوزراء. لماذا خرج من خرج في التعديل الأخير؟ ولماذا بقي من بقي؟ وما الفلسفة التي حكمت دمج وزارات وإلحاق أخرى برئيس الحكومة، مثل الاستشمار والإصلاح الإداري ونقل وزراء من مهام إلى أخرى، من دون تفسير أو شرح أو اعتراف أنهم لم يكونوا في موقعهم الصحيح الذي يناسب خبراتهم؟ ما الحكمة في دمج وزارتي السياحة والآثار، وليس الثقافة والآثار، كما كان جارياً على مدى عقود؟ أكثر ما استدعي الاهتمام العام، عودة منصب وزير الإعلام من دون صلاحيات، أو مهام معروفة. وعن دون حقبة أو موظفين يخضعون لسلطانه. لا يشكّ عاقل واحد في أن الإعلام المصري قد تدهور بصورة تدعو للأسى والشفقة. بغلبة الصراخ والتفكّت من دون اعتبار لقانون أو ميثاق شرف. هناك من يعتقد أن عودة وزارة الإعلام تساعد على ضبط الأداء، وتضع دماء الحيوية في شرايين الفضائيات والصحف، وهو استنتاج يحتاج إلى مراجعة. ذلك لأن أي مهام مفترضة للوزير . أيّاً كان شخصه ودرجة كفاءته . أحيلت إلى هيئات مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري وموازنتها مستقلة وفق الدستور.

جوهر مشكلة النظام الإعلامي، هي في تعطيل المؤسسات الدستورية - وأمهمّها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام - عن الاضطلاع بأدوارها الحقيقية، التي تتصدرها مسؤولية «ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام والحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها».

إنها أزمة بيئة عامة تسمح بالتنوع والحور والانفتاح على الرؤى والتصورات والأفكار المختلفة، من دون تعريض بأية اجتهدات وأصحابها. القضية تستحق حواراً حقيقياً بين أهل الهيئة، الذين هم في هذه الحالة «أهل الاختصاص». إذا كُنّا نطلب حقاً إصلاح الأوضاع الإعلامية المتدهورة، لا يوجد سبيل سوى احترام الأنزمات الدستورية وإفانها وصيانة الحريات العامة حتى يتنفّس البلد بحرية. مثل هذه الأجواء تساعد باليقين على الانتقال الطبيعي والضروري مستقبلاً من حكومات شبه اختصاصية إلى حكومات سياسية، تلبّي احتياجات مجتمعتها.

*كاتب وصحافي مصري

عبدالله السنوي *

بتوقيت مترامن، هناك شبه إجماع في بلدان عربية عديدة على ضرورات التوجه إلى حكومات «اختصاصيين» و«كفاءات» لا تنتمي إلى أي حزب، أو جماعة سياسية، بدواعي الإنقاذ من أزمت مستحكمة. الأصل في النّظم الديمقراطية أن تكون حكوماتها سياسية، لها توجهات وبرامج معلنة تزكّيها عند الرأي العام عبر صناديق الاقتراع. والتعارض بين ما هو سياسي وما هو اختصاصي، لا محل له عندما تستوفي النظم استقرارها على قواعد دستورية حديثة.

الدعوات المترامنة إلى حكومات «اختصاصيين»، التي سادت الموجة الثانية من الحراك العربي في السودان ولبنان والعراق والجزائر، كتكتسب شرعيتها ما تراه المحاصصة المستشري، وهدر المال العام، وانسداد القنوات السياسية والاجتماعية. وهذه الدعوات محكومة بأوضاع مؤقتة، بينما يعتبر أيّ تصوّر آخر مصادرة للديمقراطية وإلغاء لأيّ أمل في التحاق بالعصر.

في ما هو مؤقت وانتقالي، قرّرت «قوى الحرية والتغيير»، الراجعة السياسية للحراك الشعبي السوداني، استبعاد نفسها من الكفاءات التي ترأسها عبدالله حمدوك، خشية أن تدخل في منازعات داخلية تجهض الثورة الوليدة قبل أن تحقّق أهدافها في السلام والتنمية والانتقال إلى نظام ديمقراطي وفق دستور جديد.

بصورة أو أخرى، قد تتشكّل في الجزائر «حكومة كفاءات» بعيدا عن الطبقة السياسية المتهمة بالفساد، والتي استدعت موجات غضب أطاحت ببعض أركان النظام، من دون بعضها الآخر. هذا الاحتمال يزكّيه انتخاب رئيس جديد، هو عبد المجيد تبون، الذي يقول إنه يتبنّى مطالب الحراك ويدعو للحوار معه. ومن ضرورات الاستقرار في الجزائر، تشكيل مثل هذه الحكومة لتخفيض الاحتقان السياسي وبناء قاعدة

ثقة بين الحكم والحراك تسمح بتأسيس دولة دستورية حديثة. في لبنان، بدت الدعوة نفسها مخرجا من أزمة اقتصادية منذرة بنهيار وسط انقسام سياسي متافقم، وارتفاع نبرة الخطاب الطائفي مجدداً، يلقى كلّ الذين راهنوا على الحراك الشعبي في إحداث قطيعة مع دولة المحاصصة الطائفية والانتقال إلى نظام جديد يلتحق بالقيم الحديثة في حقوق المواطن.

في العراق، لا يبدو الطريق سالكاً لـ«حكومة اختصاصيين» على ما تدعو الجماهير الغاضبة، فالتنازع على المستقبل تحكه اعتبارات وتدخلات معلنة ومكثومة دولية وإقليمية وشبكات مصالح تستيعب الدماء، حتى تونس الأكثر استقراراً نفسها خيار «حكومة كفاءات» للخروج من مأزق التنازع بين اللوائح والأحزاب السياسية على طبيعتها وبرامجها والوزارات الحاكمة فيها. هذه كلها أوضاع انتقالية، أو مؤقتة. تستدعيها أوضاع معقدة خشية أن تفلت الحسابات والتفاعلات من كل قيد.

من حيث المبدأ العام، لا يصح قياس ظروف على أخرى إذا اختلفت وتباينت كما هو الحال في مصر، التي شهدت تعديلاً وزارياً أدخل ستة وزراء جدد، وغيرَ في طبيعة مهام 4 آخرين، بعد حوالي عام ونصف عام من إسناد رئاسة الحكومة إلى الدكتور مصطفى مديولي.

الحكومة المعلدّة لا توصف بأنّها «سياسية»، فلا هي اختيرت بمواصفات سياسية ولا بتشريعات الأحزاب والقوى السياسية. ولا الذين اختيروا للمناصب الوزارية من أهل السياسة الأفكار الكبرى. هذه الحقيقة تكاد أن تكون سمة رئيسية، مع بعض الاستثناءات، لحكومات ما بعد «ثورة يوليو» 1952.